وذلك ان الاخير يوصف بالمعلولية دون العلية اذ الفرض حال اخريته من جهتنا فيما لا يزال وكل واحد مما قبله فيه علية ومعلولية باعتبارين فاما ان ينتهي الى فرد بعكس الاخير فيكون علة غير معلول نظير ما سبق في مثال الابوات والبنوات حتى يحصل التكافؤ فتنقطع السلسلة والا لزم ان للمعلولية من حيث هي وجد منها فرد ليس بازائه فرد من العلية قال المحقق السعد في شرح المقاصد ولك ان تقرر ايضا بالقطع والتطبيق بان تطبق مبدأ سلسلة المعلوليات وهي من الاخير على مبدأ سلسلة العليات وهي لا محالة ما قبل الاخير فان تساويا بحيث يكون كل فرد من هذه بازائه فرد من هذه وهكذا لزم مساوات الزائد للناقص والا لزم عدم التلازم بينهما وكلاهما محال الرابع ان ما بين الاخير وكل فرد من السلسلة متناهي ضرورة حصره بحاصرين فوجب تناهي السلسلة فانها لا تزيد على مجموع ذلك الا المبدأ أو الغاية واقتصر العضد في المواقف على بيان هذه الاربعة في مبحث ابطال التسلسل وزاد السعد في شرح المقاصد في هذا المبحث خامسا وهو ان من القواعد وجوب سبق العلة فلا بد من فرد لها ليس معلولا والا كانت العلة والمعلول سببين في التعاقب وسادسا وهو ان السلسلة اما ان تنقسم بمتساويين اولا والا ارتفع النقيضان فتكون اما زوجا او فردا وكل منهما متناه ضرورة حصره بين حاصرين فان كل زوج اقل من الفرد بعدد بواحد واكثر منه قبله بواحد كالاربعة بعد الثلاثة وقبل الخمسة وكذا الفرد مع الزوج كالثلاثة بين الاثنين والاربعة وسابعا وهو ان السلسلة محتوية على احاد والوفق فان كانت عدة احادها مساوية لعدة جملها اذ فمست الوفق الزم مساواة الاحاد للوفوف وان تفاوتا فيقدر متناه اذ ليس الاقل دائما بازاء الالف على الواحد والمتفاوت بالمتناهي متناه واقتصر في شرح المقاصد على هذه السبعة في مبحث ابطال التسلسل وبقيت ادلة اخر يوخذ من كلامهم ويفيد هاهنا الكبرى والبرهوي في شرح المقاصد ايضا لكن في مبحث حدوث الاجسام منها وهو

الثامن

الثامن ان كل فرد يحكم بانه فرع قبله غيره فاما ان تستمر سلسلة الاحكام فتكون ازلية وهي مسبوقة بسلسلة المحكوم بوجودها قبل فيلزم سبق الازلي للازلي وهو تناقض اذ المتاخر ليس ازليا او تنتهي لفرد لا يحكم بانه فرع قبله غيره فتنقطع السلسلة لكن هذا انما يتم اذا لزم من سبق الفرد للفرد سبق المجموع للمجموع وحاول اليوسي الالتفات للجنس المتحقق في الفرد على ان التحقيق ان الحكم بل وصحته وقبوله امور اعتبارية لا ثبوت لها في الخارج التاسع لزوم اجتماع الوجود والعدم ضرورة ان كل فرد مسبوق بعدم الازلي وقدم السلسلة يستدعي وجود الافراد في الجملة اذ لا اجتماع في الازل وجود ذلك الوجود وعدمه تدبر العاشر لزوم فراغ ما لا نهاية له وهو باطل وربما اعترض بان الفراغ فيما لا يزال وعدم النهاية من طرف الازل لكن يوخذ من تقرير السنوسي في شرح الكبرى رفع ذلك وحاصله ان معنى حوادث لا نهاية لها انه دخل في الوجود حوادث فقد حصرها الوجود وفرغ منها متعينة ما وجدت فكيف تكون لا نهاية لها هذا تناقض وتهافت وهذا الارتباط بقولهم العقول كل ما وجد في الخارج لا بد ان يكون متشخصا بمميزاته ولذلك ممنوعا وجود الكلي فيه الحادي عشر وآليه نفتقر انه حيث كان كل فرد حادثا كان مجموع السلسلة حادثا فطعا ضرورة انه لا وجود للكل الا باجزائه ولا للجنس الا بافراده الزمونا التسلسل في المستقبل لنعيم الجنة قلنا هذا ايرجع لعدم وقوف مقدورات القادر المطلق عند حد وما قلتم به يرجع لوجود الممكن ازلا وهو محال بالطبع لا تتعلق به القدرة قال السنوسي في شرح الكبرى والمثال الفارق ملتزم قال لشخص اعطيك درهما كلما انفقته اعطيك بعد ذلك اخر لا ضرر في ذلك ومثال كلامهم ان يقول لا اعطيك درهما الا اذا كنت اعطيتك قبله اخ وهذا غير ممكن فتامل وانما اطلت الكلام في هذا المقام لان بطلان الدور والتسلسل يرد اليهما اكثر ادلة عقايد الاسلام وهو مع مبحث حدوث العالم